

التمويل الجماعى فى الدول العربية

الواقع - وآفاق المستقبل

Collective financing in the Arab countries

Reality - and future prospects

إعداد

د. أحلام مرسى محمد السنطاوى^(١)

مدرس بقسم الاقتصاد والمالية العامة - كلية التجارة - جامعة المنوفية

^١ أحلام مرسى محمد السنطاوى، مدرس بقسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية التجارة - جامعة المنوفية-

Ahlammorsy2000@yahoo.com

التمويل الجماعي فى الدول العربية الواقع - وآفاق المستقبل

ملخص:

رغم تكاتف الجهود من الحكومات ومؤسسات التمويل الخاصة والعامة المحلية والدولية لدعم المشروعات الناشئة الصغيرة والمتوسطة، إلا أن ضعف فرص التمويل تتصدر قائمة التحديات التى يواجهها رواد الأعمال فى المنطقة العربية، ومع تزايد استخدام وسائل التواصل الحديثة أمام التمويل الجماعى كوسيلة مستحدثة للتمويل، كان من الضروري دراسة التمويل الجماعى فى الدول العربية كمصدر جديد للتمويل متنامى النشاط ومقارنته بوسائل التمويل المعتادة لتحديد طبيعته وآثاره ورصد مستقبله فى الدول العربية.

وتوصلت الدراسة الى أن الدول العربية سوق مفتوح للتمويل الجماعى والذى يقدر بين ٢١٠-٢٤٠ مليار دولار، وهو سوق مفتوح مرشح للنمو مع نمو أعداد السكان ولاسيما الشابة فى الدول العربية ومع التقدم التكنولوجى المتنامى، أيضاً ضرورة وضع ضوابط لتنظيم عمله وحتمية دمجها فى السوق المالى الرسمى للدول العربية فهو مصدر جديد للتمويل دائم ومتنامى وله تأثير مباشر على الاستقرار النقدى والاقتصادى فى الدول أطراف التعامل.

الكلمات الافتتاحية: مستقبل، التمويل الجماعى، الدول العربية

Collective financing in the Arab countries
Reality - and future prospects

Abstract:

Despite the concerted efforts of governments, private and public financing institutions, local and international, to support emerging small and medium enterprises, weak financing opportunities top the list of challenges faced by businessmen in the Arab region, and with the increasing use of modern means of communication to crowdfunding as a new method of financing, it was necessary to study Collective financing in the Arab countries as a new source of funding for the growing activity and comparing it with the usual means of financing to determine its nature, its effects and monitoring its future in the Arab countries.

The study concluded that the Arab countries are an open market for crowdfunding, which is estimated between 210-240 billion dollars, which is an open market that is expected to grow with the growth of population numbers, especially young women in Arab countries, and with the growing technological progress, also the need to set controls to regulate its work and the imperative to integrate it into the formal financial market. For Arab countries, it is a new source of permanent and growing financing, and it has a direct impact on monetary and economic stability in the countries involved.

Opening Remarks: Future, Crowd Funding, Arab Countries

مقدمة:

رغم تكاتف الجهود من الحكومات ومؤسسات التمويل الخاصة المحلية والدولية لدعم المشروعات الناشئة الصغيرة والمتوسطة، إلا أن ضعف فرص التمويل تنصدر قائمة التحديات التي يواجهها رواد الأعمال في المنطقة العربية، على الرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل ما يقرب من ٩٠% من حجم المشروعات القائمة بالفعل في أغلب الدول العربية، إما لمخالفة شروط الائتمان لمبادئ الشريعة الإسلامية ومن ثم عدم موافقتها لشريحة كبيرة من رواد الأعمال في الدول العربية، أو لصعوبة الحصول على تمويل من المؤسسات المصرفية والمالية لصعوبة الشروط المفروضة من المصارف، أو ارتفاع معدل الفائدة على القروض المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى عدم القدرة على الحصول على التمويل أساساً، أو الحصول على القرض مع ارتفاع احتمال صعوبة الالتزام بسداد القرض، هذا إضافة إلى غياب قانون الإفلاس في بعض الدول ومن ثم تعرض العديد من رواد الأعمال إلى الإيقاع بالسجون.

هذا من جانب وعلى الجانب الآخر تحجم المصارف عن إقراض أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعدم تقديم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة خطط أعمال وخطة مالية قوية الأسس، وضعف أدائها الذي تنقصه الكفاءة المالية وعدم الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية مما يعيق أهليتها للتمويل.

ونظراً لتشدد المصارف وعزوف رءوس الأموال والمستثمرين عن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة برزت أهمية التمويل الجماعي والذي يمثل نقلة نوعية لتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يركز مبدأ التمويل الجماعي على إسهم المجتمع في تمويل المشروعات الصغيره والمتوسطة منذ بزوغها كفكرة تطرح عبر المنصة الإلكترونية بطريقة مفصلة ومقنعة وإمكان تطويرها مستقبلاً وحجم التمويل الذي يحتاجه والطريقه أو المسار الذي ينتهجه في جمع هذه الأموال، ولا يمكن النظر إلى منصات التمويل الجماعي على أنها مصدر للتمويل فقط بل هي فرصة لأصحاب المشروعات والأفكار الجديدة على الحصول على ملاحظات وأفكار من خلال مواقع التواصل الإجتماعي لتحسين منتجهم والاستعانة بمهارات ومعارف الغير لتطويره قبل البدء في المشروع، وأيضاً تعتبر منصات التمويل الجماعي أداة للترويج للمشروع قبل إنتاجه ووسيلة فعالة لتسويقه. وبما أن التمويل الجماعي كأحد مصادر التمويل الحديثة والهامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة جديد إلى حد ما في العالم بإطلاق أول منصة للتمويل الجماعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٥ م، وفي العالم العربي بإطلاق أول منصة عام ٢٠١١ م، بات من الأهمية بحث هذه الوسيلة.

الدراسات السابقة:

سيتم عرض بعض الدراسات التي بحثت في التمويل الجماعي كمصدر مستحدث للتمويل للتعرف على ما تم بحثه وما توصلوا اليه من نتائج وما تم إغفاله ويحتاج الى دراسة ومن هذه الدراسات:

- هدفت دراسة (Ordanini. A.et al, (2011) تحليل ظاهرة التمويل الجماعي الناشئة، وذلك من خلال تحليل نوعي متعمق لثلاث حالات تنطوي على مبادرات تمويل جماعي في قطاع الموسيقى، الخدمات المالية ، وفي الخدمات غير الهادفة للربح، تم اختيار هذه الحالات لتمثيل مجموعة متنوعة من عمليات التمويل الجماعي التي تختلف من حيث المخاطر والعائد للمستثمر ونوع العائد المرتبط بالاستثمار. وتم استنتاج أن خدمات التمويل الجماعي تسمح لأصحاب المشاريع (إضافة الى التمويل المطلوب) بدراسة جدوى المشروع والحصول على تعليقات الجمهور أو الحكمة والعوامل الأخرى التي تؤثر على نجاح الخطة المالية دون أي تكلفة إضافية .
- تناقش دراسة (Hemer, Joachim,(2011) الأهمية الاقتصادية للتمويل الجماعي وإمكانية تطبيقه لتمويل أولي وتمويل المشاريع الإبداعية والمشاريع البحثية، توصلت الدراسة الى ان التمويل الجماعي سيحصل على المزيد من الاهتمام العلمي وستساعد المقالات الصحفية والأوراق العلمية المرتبطة به في توضيح صورة التمويل الجماعي، وسوف تُظهر المشاريع الممولة من خلال التمويل الجماعي ما الذي ينجح وما لا ينجح، وسيقوم أداء السوق لمنصات التمويل الجماعي بفرز نماذج الأعمال الممكنة، كما سيتعين على مشهد التمويل الجماعي مواجهة الإخفاقات والإحباطات، وعلى الأرجح بعض حالات الاحتيال.
- وحتى الآن هناك القليل من التنظيم لسوق التمويل الجماعي الذي يسمح بمجموعة كبيرة من التجارب التي نراها، ولكن هذه الحقيقة تعطي مجالاً للعديد من التطورات غير المرغوب فيها، ويتعين على صناع السياسة بالتأكد تنفيذ بعض القواعد لحماية كلا الجانبين بادئ المشروع ومؤسسو الشركات الناشئة والمستثمرون الأوائل أو المستثمرون، وأخيراً يستحق التمويل الجماعي الترويج له ودعمه، نظراً لأنه أحد العناصر القليلة التي يمكنها تعبئة رأس المال الخاص في المراحل المبكرة، أي إنه يستحق المزيد من الاهتمام، سواء في السياسة أو في العلوم.
- تبحث دراسة (Elizabeth M.et al, (2012) كيف ولماذا تعمل المنصات وتأثيرها على المشاريع التي تتحقق وكيف يتم نشرها في العالم، تشير النتائج التي توصل إليها إلى أن للأشخاص دوافع للمشاركة بسبب التفاعلات الاجتماعية، والتي تتحقق من خلال منصات التمويل الجماعي واثبات الوجود وازدياد الوعي والمعرفة بالمنتجات والخدمات ومن أجل الحصول على المال.
- في دراسة لـ (Gordon.B.et al, (2013) تم تحليل أنماط المعاملة بين الأفراد باستخدام البيانات المستمدة من Kiva.org ، وهي منصة عالمية للتمويل الجماعي على الإنترنت تسهل الإقراض المؤبد للمجتمع من الأقران، وتم استخدام مجموعة بيانات إجمالية من أحجام الإقراض من بلد إلى آخر على أساس أكثر من ثلاثة ملايين من عمليات الإقراض الفردية التي وقعت بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ ، للنظر في الأدوار المزدوجة للمسافة الجغرافية والاختلافات الثقافية في قرارات المقرضين حول دعم أي المقرضين. وتم التوصل الى أن المقرضين يفضلون المقرضين المتشابهين ثقافياً والمقربين جغرافياً.
- تبحث دراسة (Belleflamme.P. et al (2013) خصائص ممارسات التمويل الجماعي الفردية ومحركات نجاح جمع التبرعات ، وتوصلت الى أن التبرعات أقل شيوعاً، علاوة على ذلك تميل مبادرات التمويل الجماعي التي يتم تنظيمها كمنظمات غير ربحية إلى أن تكون أكثر نجاحاً بشكل ملحوظ من الأشكال التنظيمية الأخرى في تحقيق أهداف جمع التبرعات، ويتمشى هذا الاستنتاج مع الحجج النظرية

التي طورتها أدبيات فشل العقود والتي تفترض أن المنظمات غير الربحية قد تجد أنه من الأسهل جذب الأموال للمبادرات التي تهتم المجتمع العام بسبب تركيزها المنخفض على الأرباح.

- استهدفت دراسة (Agrawa, A. et al, 2014) توضيح الأسئلة المفتوحة المتعلقة بكيفية تأثير التمويل الجماعي على الرفاهية الاجتماعية ومعدل واتجاه الابتكار، واستنتجت أنه من المستحيل التنبؤ على وجه اليقين بكيفية تطور التمويل الجماعي للأسهم، إلا أن التجربة ستلعب بالتأكيد دورا هاما، وسوف تتنافس منصات التمويل الجماعي مع الاختلافات في تصميم السوق، وتوظف قواعد مختلفة للمشاركة والأدوات للتعبير عن الاجتهاد، ومن المحتمل أن تظهر أسواق جديدة للوسطاء الموثوق بهم، وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها واضعو السياسات ومصممو المنصات فمن المؤكد أنه ستكون هناك إخفاقات محددة سيخسر الممولون مبالغ كبيرة، ليس فقط بسبب الاحتيا، ولكن أيضا للمديرين غير الأكفاء والأفكار السيئة والحظ السيئ، سئسرق الأفكار والملكية الفكرية بسبب الكشف المبكر عنها، سيواجه واضعو السياسات مسألة تنظيم هذه السوق، ستفوق المكاسب الاجتماعية غير المباشرة وغيرها من العوامل الخارجية هذه التكاليف الكبيرة على المدى الطويل.

- هدفت دراسة بومدين يوسف... وآخرون (٢٠١٤) التعرف على آلية التمويل الجماعي ودورها في الحد من الفقر، وتوصلت الى أن الاموال الموظفة عن طريق التمويل الجماعي قادرة على انعاش المشاريع وبالتالي خلق وظائف والقضاء على البطالة وزيادة دخول الافراد مما يسمح بالقضاء على مسببات الفقر.

- تقدم دراسة (Gerrit K.C. et al, 2015) فحصًا تجريبيًا أوليًا لإشارات البدء التي ستحث صغار المستثمرين على تخصيص موارد مالية في سياق تمويل جماعي للأسهم من خلال دراسة تأثير خارطة الطريق المالية للشركات، وإصدار الشهادات الخارجية (الجوائز، والمنح الحكومية وبراءات الاختراع)، والحوكمة الداخلية (مثل هيكل مجلس الإدارة)، وعوامل الخطر (مثل مقدار الأسهم المقدمة ووجود إخلال بالمسؤولية) على نجاح جمع التبرعات، تم التوصل الى أهمية خرائط الطرق المالية وعوامل المخاطرة، وكذلك الإدارة الداخلية، للتمويل الجماعي الناجح للأسهم، وعلى النقيض من ذلك فإن الشهادات الخارجية لها تأثير ضئيل أو معدوم على النجاح.

- بحثت دراسة (Fatina Karout, 2017) في المحددات المؤثرة على الاقبال على منصات التمويل الجماعي في الشرق الاوسط وشمال افريقيا بالتطبيق على منصة زومل، وتوصلت الى أن مدة المشروع والخبرات السابقة للمنظم واتصالاته بالشبكة، والشكل التنظيمي لمبادئ الحملة ومواصفات المكافأة المقدمة من أهم محددات الاقبال على التمويل الجماعي.

مما سبق ولحدثة التمويل الجماعي وعدم توفر بيانات من مصادر رسمية حتى الآن، اقتصرت الدراسات في وضع تعريف محدد لمفهوم التمويل الجماعي، وبحث أنواعه ومحددات الاقبال على بعض المنصات دون غيرها، وآثار الاستثمار من خلال هذه المنصات، وهو ماعى الى طرح هذه الورقة، نظرا لتنامي العمل من خلال هذه المنصات وانتشارها في وقت وجيز ونظرا للنمو التكنولوجي المتسارع ومستخدميها، بات من الضروري دراسة هذا المصدر الجديد للتمويل لتحديد الفارق بينه وبين مصادر التمويل التقليدية والاسلامية وتحديد عوامل الاقبال عليه، وتحديد عوامل العرض والطلب على هذه المنصات، ومعرفة حجم السوق المتاح أمامها في الدول العربية وتوقع مستقبل العمل بها وهل هذه المنصات مصدر جديد ومنافس حقيقي للوسائل التقليدية والاسلامية أم لا؟.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في حداثة التمويل الجماعي، ومحدودية المعلومات عنه، والنمو المتسارع في نشاطه رغم حداثته، وعلى الجانب الآخر يحتاج السوق العربي لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة بشروط ميسرة وهو ماتوفره منصات التمويل الجماعي، هذا في اطار ضعف الرقابة على منصات التمويل الجماعي بل إنعدامها في أغلب الدول ومحدودية التشريعات التي تنظمه، ومن ثم خطورته على الممولين وعلى استقرار الدول التي ينتقل المال منها واليها (شبهة غسل أموال أو تمويل أنشطة مخالفة للقانون بطريق غير مباشر)، سواء استقرار نقدي أو اقتصادي وايضا سياسى، وبالتالي بات مهما" طرح هذه الورقة لدراسة التمويل الجماعي بصفة عامة، وفرص نجاحه وانتشاره في الدول العربية في إطار محدثاته، وبالتالي تتلخص مشكلة الدراسة في الاجابة على الاسئلة التالية:

- هل للتمويل الجماعي سوق في الدول العربية، وماهو حجمه ومستقبله؟
- ماهو أثر التمويل الجماعي على الاستقرار النقدي والاقتصادى والامنى فى الدول العربية؟

فروض البحث:

- السوق العربي مفتوح لنشاط منصات التمويل الجماعي ولايمكن فصله عن السوق العالمى وبه مستقبل جيد لنشاطها.
- يوجد أثر سلبى للتمويل الجماعي على الاستقرار النقدي والاقتصادى والأمني في ظل النمو المتسارع للتمويل الجماعي فى ظل غياب التنظيم الرسمي له.

أهداف البحث:

- دراسة سوق التمويل العربى للتمويل الجماعي فى اطار السوق العالمى للتمويل الجماعي وتحديد إمكانية الفصل بينهم.
- تحديد حجم السوق العربى للتمويل الجماعي ومعرفة فرص نجاحه ونموه.
- المقارنة بين التمويل الجماعي ووسائل التمويل التقليدي والإسلامي، للوقوف على نقاط الضعف والقوة فى كل منهما ، وهو مايفسر النمو المتسارع فى حجم التمويل الجماعي.
- معرفة الوضع الرسمي للتمويل الجماعي.
- لفت انتباه الباحثين والمسؤولين لأهمية ومخاطر التمويل الجماعي.

أهمية البحث:

- ارتفاع فرص انتشار التمويل الجماعي، وتزايد حجم نشاطه، نظراً للتقدم التكنولوجي السريع وتزايد رواد الشبكة العنكبوتية وإزالة العائق الجغرافي بين المستثمرين والممولين فرض أهمية دراسته.
- سهولة شروط التمويل من خلال منصات التمويل الجماعي، في ظل صعوبة شروط الحصول على تمويل من مصادر التمويل التقليدي والإسلامي للمشروعات الناشئة الصغيرة ومتناهية الصغر وبالتالي اهميته كمصدر جديد للتمويل.
- التنوع في اساليب التمويل الجماعي، بما يجعلها مناسبة لكل الثقافات مقارنة بمصادر التمويل المعتادة.
- لفت الانتباه الى خطورة التمويل الجماعي على الاستقرار النقدي والأمني إذا تم مزاولته خارج الاطار الرسمي للدول ودون رقابة.
- التمويل الجماعي وسيلة عصرية توفر الوقت والمجهود والتمويل المناسب للمستثمرين والممولين.
- أهمية المنصات في تقديم المشورة وتطوير المشروعات، والدعاية المجانية للمنتجات الجديدة بخلاف التمويل التقليدى.

منهجية البحث:

سيتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة نظراً لحدائثة التمويل الجماعي وعدم توفر بيانات من مصادر رسمية أو غير رسمية منتظمة يمكن الاعتماد عليها في التحليل الكمي، فالمصدر الوحيد حتى إعداد هذه الدراسة هي منصات التمويل الجماعي.

مقترح خطة البحث:

يشتمل البحث على ستة أجزاء على النحو التالي:

- ١/ ماهية التمويل الجماعي من حيث مفهومه - مبادئه - مساراته.
- ٢/ العلاقة بين التمويل الإسلامي والتمويل الجماعي.
- ٣/ الفرق بين التمويل التقليدي والتمويل الجماعي.
- ٤/ محددات التمويل الجماعي.
- ٥/ فرص نجاح التمويل الجماعي وانتشاره في الدول العربية.
- ١/٥ مستقبل سوق التمويل الجماعي العالمي والعربي.
- ٢/٥ المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفرص نجاح التمويل الجماعي في الدول العربية.
- ٦/ النتائج والتوصيات.
- المراجع.

١/ ماهية التمويل الجماعي *Crowd funding* (مفهومه - مبادئه - مساراته)

تعددت **تعريفات** التمويل الجماعي لكنها جميعاً "تضمنت مبادئ أساسية واحدة، فهناك من يرى أنه عبارة عن وسيلة ممكنة عبر الانترنت للشركات أو المؤسسات الأخرى لجمع الأموال تتراوح قيمتها عادة من حوالى الف دولار الى مليون دولار أمريكي- في شكل تبرعات أو استثمارات من عدة أفراد (البنك الدولي ٢٠١٣).

كما يقال أنه دعوة مفتوحة للجمهور لجمع الاموال لمشروع محدد، من خلال منصات التمويل الجماعي عبر مواقع الكترونية تتيح التفاعل بين جامعي التبرعات والجمهور بحيث يمكن تقديم تعهدات مالية وجمعها من خلال المنصة (المفوضية الاوربية.. وآخرون ٢٠١٦).

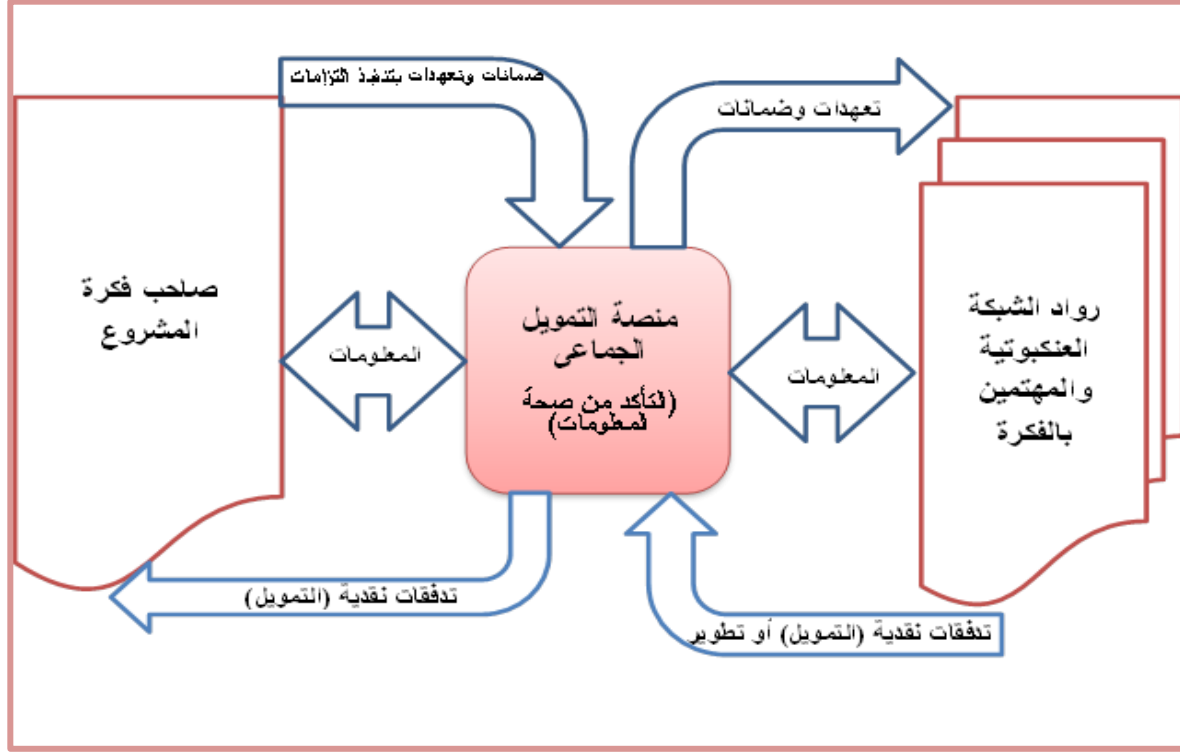
أو هو طريقة يمكن من خلالها طرح الأفكار الجديدة من أصحابها واستخدام كل الأدوات لشرح أفكارهم ومستقبلها وتحديد سقف مادي لتنفيذ هذا المشروع (الحد الأدنى من التمويل الذى يمكن إقامة المشروع به) ليتلقى بعدها مساهمات ممن يدعمون هذه الفكرة بأحد وسائل التمويل التي يحددها ويوافقون عليها مقابل نسبة للنافذة التي تم عرض الفكرة من خلالها عبر شبكات التواصل الاجتماعي (أمنائى أفشكو ٢٠١٧).

وفي تعريف آخر هو تعاون مجموعه من الأفراد سوياً لجمع الأموال وعناصر أخرى لتمويل ودعم وتطوير مشروع ما أو فكره جديدة يرون أنها مميزة وستخلق طلب عليها، ويتم ذلك من خلال وسيط متمثل في شبكات التواصل الاجتماعي، لإمكان الوصول لأكبر عدد من المتابعين لمنصات التمويل من أي مكان في العالم في وقت قصير وبأقل التكاليف (صابر، ٢٠١٨).

ويمكن القول أنه آلية لتمويل المشروعات تسمح بتمويل فكرة من خلال عدد كبير من المشاركين بدون وسطاء تقليديين، ومن خلال استخدام الانترنت كوسيله للربط بين منظمي المشروعات والمشاركين بالتمويل، علماً بأن هذه المشاركة لا تقتصر على المساهمة المالية وتحقيق أرباح فقط بل تشمل أيضاً عوامل نفسية ودعم الفكرة المطروحة أو تطويرها، وهى شكل من اشكال التعاون والتكافل واسع النطاق وخارج حدود ومحيط صاحب الفكرة (المشروع).

ويقوم التمويل الجماعي على ثلاثة أطراف أساسيه يتمثل الأول في صاحب الفكرة المطروحة للتمويل، والثاني رواد شبكات التواصل الاجتماعي، والطرف الثالث هو أداة الاتصال بين الطرفين السابقين أي منصة عبر شبكات التواصل الاجتماعي (مؤسسة التمويل الجماعي) والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (١) أطراف التمويل الجماعي والتدفقات بينهم



المصدر: إعداد الباحث.

ومن أمثلة المشروعات التي تحصل على التمويل الجماعي الشركات الناشئة الصغيرة والصحافة المستقلة، حملات تنمية، الفنون بأشكالها، التعليم والتدريب، والبرمجة، وحملات الإغاثة، الأزياء، العقارات، أو دعم المرضى.

ويأخذ التمويل الجماعي عدة مسارات إما تمويل بعائد مادي متمثل في التمويل الجماعي بحقوق الملكية، أو بالإقراض، أو بدون مقابل مادي وهو ما يعرف بالتمويل المجتمعي عن طريق الهبات والمكافآت (IOSCO (Staff,2014).

ويقوم التمويل الجماعي على عدة مبادئ لعل أهمها:

- ✚ دعم أصحاب الأفكار الجديدة والإبداعية على طرح أفكارهم على أكبر عدد من رواد الشبكة العنكبوتية دون تمييز (باستثناء بعض المنصات التي تشترط جنسية معينة لطرح المشروع لديها)، كذلك إتاحة الفرصة لتطويرها من خلال ما يتلقوه من توجيهات وتعديلات.
- ✚ إتاحة الفرصة لكل عضو في المجتمع سواء طبيعي أو معنوي وأي كانت انتماءاته دون تمييز استثمار أي مبلغ أي كانت قيمته.
- ✚ لا يعتبر الربح الهدف الأساسي لهذا النشاط، حيث تتلقى منصات التمويل الجماعي نسبة محددة من إجمالي التمويل مقابل تقديم خدماتها فقط.
- ✚ أرساء روح التعاون والتكافل بين الأفراد على مستوى العالم دون حدود.
- ✚ عدم وجود وسطاء تقليديين كالبنوك أو شركات التمويل المتخصصة فهي خدمة قائمة على الثقة وشبكات التواصل الاجتماعي.
- ✚ عدم طرح أي مشروعات ترتبط بتوجهات معينة أو جماعات أو ديانة معينة.....الخ.

٢ / العلاقة بين التمويل الإسلامي والجماعي :

بعد النجاح الذي حققه التمويل الجماعي في وقت وجيز ، نظراً لحاجة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر إلى التمويل بوسائل أكثر مرونة ولاسيما في الدول النامية والإسلامية، طور القائمون على التمويل الجماعي منه بما يواكب ضوابط التمويل الإسلامي نظراً لحجم السوق المتنامي للتمويل في الدول الإسلامية، وذلك بتسديد القرض وعوائده عن طريق الأرباح وليس عن طريق الفوائد وبالتالي فالمشارك يتحمل الربح والخسارة مثل بيهيف (Beehive)، أيضاً أوركاكوم والتي تمارس نشاطها بما يتوافق مع التمويل الإسلامي القائم على مبدأ المشاركة والتي هي أساس مبادئ الشريعة الإسلامية، وبرنامج كلون اثينس بسنغافورة، حلال سكاى، وأيضاً منصة زومال ومقرها بيروت والتي تحترم الشريعة الإسلامية وتعمل على تطوير شهادات خاصة بالمشروعات الحلال أبرزها شهادة (صدقة شريعة) وهو نوع من التمويل قائم على الصدقات.

كما اعتمدت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية قانون جوبز الخاص بالشركات الناشئة ومقرها الولايات المتحدة لتنظيم جمع الأموال من خلال منصات التمويل الجماعي مقابل الأسهم وهو ما يعتمد على المشاركة في المخاطر، وذلك لا يعنى بالضرورة أن كافة حملات جمع الأموال بنظام الأسهم من خلال منصات التمويل الجماعي متوافقة مع الشريعة الإسلامية، والجدول التالي يوضح أهم سمات كل من التمويل التقليدي والإسلامي والجماعي.

الجدول رقم (١) التمويل التقليدي والإسلامي والجماعي

عنصر المقارنة	التمويل التقليدي	التمويل الإسلامي	التمويل الجماعي
مؤسسات التمويل	ذاتي من اموال المستثمر – غير رسمي من الاهل والاقارب – رسمي من خلال البنوك التجارية والمتخصصة ومؤسسات التمويل الاخرى. (نخص بالدراسة المصدر الرسمي للتمويل)	البنوك السلامية	منصات على الشبكة العنكبوتية
النشأة	أنشأ أول بنك في العالم في البنديقية وكان يسمى بانكودى جبرو عام ١٥٨٧م	عرفت الصيرفة حتى قبل الإسلام لكن ليس بالشكل الوافي، فجاء الإسلام لينظم الصيرفة ويعطيها صورتها الكاملة من خلال شرائع محددة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وحديثاً كانت أول تجربة لإنشاء بنك إسلامي في مصر عام 1963 (بنك ناصر الاجتماعي)	أطلقت أول منصة في العالم عام ٢٠٠٥ م في الولايات المتحدة الامريكية، وفي العالم العربي بإطلاق أول منصة عام ٢٠١١ م
المفهوم	أحد مؤسسات السوق النقدي (وسيط مالي) يقوم عملها أساساً على تلقي الودائع بكافة صورها مقابل عائد	نظام مصرفي إسلامي تنموي اجتماعي يعمد إلى تسيير المعاملات المالية من	يجمع بين التمويل بعائد محدد مسبقاً أو تمويل بدون مقابل أو بمقابل وبما يتفق مع تعاليم الشريعة الإسلامية

	محدد مسبقاً، واستخدام هذه الودائع في منح الائتمان وخصم الأوراق التجارية إضافة الى بعض الخدمات المصرفية مقابل عائد محدد مسبقاً.	خلال أنشطة مصممة وفقاً لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، وبما يسهم في تنمية المجتمع ورفقيها وتحقيق نمط معيشة متوازن	
طبيعة الدور	مؤسسات مالية وسيطة بعوائد محددة مسبقاً.	وسيط يمارس الوساطة بأدوات استثمارية يكون فيها بائع - مشتري - شريك ويتحدد العائد على نتائج النشاط.	وسيط مقابل نسبة محددة مسبقاً.
الموارد المالية	ودائع - مخصصات محتجرة - إيرادات خدمات للغير.	ودائع- إصدار صكوك عامة أو خاصة بمشروع معين - رسوم الوكالة.	كل الأفراد ولاسيما مستخدمى الشبكة العنكبوتية أو المؤسسات المهتمين بالنشاط
المعلومات عن العملاء	سرية المعلومات عن العملاء، الحسابات والأنشطة الممولة	سرية المعلومات عن العملاء، الحسابات والأنشطة الممولة	اتاحة كل المعلومات عن النشاط الممول وصاحب النشاط لكل مستخدمى الشبكة العنكبوتية
المعلومات عن النشاط العام	متاحة من خلال اصدارات دورية و سنوية للجميع	متاحة من خلال اصدارات دورية و سنوية للجميع	متاحة من خلال المنصات
المستهدفون	كل الأفراد والشركات الذين يتعاملون وفقاً للقانون	كل العملاء اللذين يوافقون على التمويل الاسلامى	كافة المتعاملين عبر الشبكة العنكبوتية والمهتمين بالنشاط المعلن باستثناء بعض المنصات التي تشترط جنسيات معينة
حجم المشروعات المستهدفة	المشروعات الكبيرة، والمتوسطة والصغيرة	المشروعات المتوسطة والصغيرة، ومتناهية الصغر	المشروعات المتوسطة والصغيرة، ومتناهية الصغر
أساس التمويل	يقوم على أساس قاعدة الإقراض مقابل عائد محدد مسبقاً. وقد يكون مشروع منتج أو لا.	يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية، وبالتالي لا بد من وجود مشروع إنتاجي حلال للتمويل وفقاً لمبادئ الشريعة الاسلامية والمشاركة وفقاً لنتائج الأعمال في الربح والخسارة.	يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية، وبالتالي لا بد من وجود مشروع إنتاجي أو معنوي بغض النظر عن تحريمه من عدمه للتمويل والتمويل يجمع بين المشاركة في ناتج الأعمال أو بفائدة أو بدون مقابل.
وسائل التمويل	وفقاً لأجلها قصير ومتوسط وطويل الاجل.	المضاربة - المشاركة - المرابحة - المغارسة - الاستصناع.	وسائل الملكية - وسائل للاستدانة - وسائل الهبات والمكافآت.
العائد	الفائدة	الأجر - الربح أو الخسارة - الجعالة	فائدة - الربح أو الخسارة - هدية أو مكافأة - بدون مقابل.
ضمانات التعامل	ضمانات الاقراض العينية والشخصية - شخص المتعامل.	طبيعة المشروع وقدرته الانتاجية ومدى توافقه مع تعاليم الشريعة الاسلامية	سمعة المنصة - طبيعة المشروع أو الفكرة - ومدى اهتمام مستخدمى الشبكة

العنكبوتية به - جدية مالك المشروع أو الفكرة.	- ضمانات شخصية وشخص المتعامل.		
لا توجد رقابة، باستثناء بعض الدول التي وضعت للمنصات صيغة قانونية حتى تتمكن من رقابتها مثل الولايات المتحدة الأمريكية - الامارات البحرين.	ثلاثة انواع من الرقابة: - الرقابة الشرعية - مراقب الحسابات والجمعية العمومية للمؤسسة - السلطة النقدية (البنك المركزي)	نوعان من الرقابة: مراقب الحسابات والجمعية العمومية للمؤسسة - السلطة النقدية (البنك المركزي)	الرقابة

المصدر: إعداد الباحث

وبالنظر إلى التمويل الإسلامي والجماعي يتضح أن كلاً منهما مرتبط ب**فكرة مشروع** تمت دراسته ودراسة جدواه ونتائجه المتوقعة اشتراط مساهمة المشروع في الإنتاج، ولكن ينشأ الاختلاف بمحتوى الإنتاج وفقاً للتمويل الإسلامي يعنى الإنتاج الحقيقي من مشروع حلال، أما منصات التمويل الجماعي فيشمل المفهوم الإنتاج الحقيقي والنفسي أو المعنوي بغض النظر عن تحريمه من عدمه، وعن **الموارد المالية** للتمويل الإسلامي فمصدرها غالباً من إجمالي موارد النشاط (الودائع ورسوم الوكالة أو الاجر أو الجعالة أو الارباح) في حين تتدفق الموارد المالية من خلال منصات التمويل الجماعي لتمويل مشروع محدد بذاته، أما **العائد** وفقاً للتمويل الإسلامي قد يكون الربح أو الأجر أو الجعالة لأن عناصر الإنتاج وفقاً للاقتصاد الإسلامي هي العمل ورأس المال فقط ، أما التمويل الجماعي فالعائد قد يكون أرباح أو خسارة وفقاً لنتائج النشاط حال انتهاج نموذج المشاركة ، أو هدية أو مكافأة، وقد يكون بدون مقابل حال انتهاج نموذج التبرع أو الهبة وهو ما يتفق مع التمويل الإسلامي، ولكن ينشأ الاختلاف إذا تم اتباع نموذج الإقراض حيث يكون التمويل مقابل معدل عائد محدد مسبقاً على التمويل بغض النظر عن نتائج النشاط وهو ما يخالف الشريعة الإسلامية وبالتالي التمويل الإسلامي، أما **العملاء** المستهدفون فالتمويل الإسلامي يستهدف كل العملاء الذين يوافقون على صيغ التمويل الإسلامية (المضاربة، المشاركة، المرابحة، المغارسة والاستصناع)، أما منصات التمويل الجماعي فتستهدف كافة المتعاملين عبر الشبكة العنكبوتية والمهتمين بالنشاط المعلن باستثناء بعض المنصات التي تشترط جنسيات معينة لعرض أنشطتهم من خلالها، وأخيراً يركز التمويل الإسلامي على مشاركة **المخاطر** وهو ما يتحقق حال انتهاج نموذج المشاركة في التمويل الجماعي.

٣/ الفرق بين التمويل التقليدي والتمويل الجماعي:

يشير الجدول رقم (١) إلى أن **التمويل التقليدي** قد يكون داخلي بالاعتماد على مخصصات الأرباح المحتجزة أو خارجي من خلال سوق التمويل الرسمي (البنوك، مؤسسات الإقراض المتخصصة، وغيرها من مؤسسات التمويل الرسمية)، أو من السوق غير الرسمي متمثل في قنوات تعمل خارج النظام القانوني للدولة، وتنتشر القنوات الغير رسمية عادة في الدول النامية. ولعل أهم ما يميز هذا النوع من التمويل هو سرية بيانات العملاء. هؤلاء **العملاء** هم كل من يحتاجوا إلى التمويل ويتمكنوا من تقديم الضمانات واشترطات الحصول على التمويل والمعلنة من قبل مؤسسات التمويل التقليدي، أقلها أن يكون هناك شكل قانوني ودراسة جدوى من جهة معتمدة للمشروع الذي يتم تمويله، ناهيك عن الضمانات الشخصية والمادية، وهو ما يصعب على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تقديمه. ويمكن تقسيم وسائل **التمويل التقليدي** (وزان نوال، سعدى فهيمه، ٢٠١٧) وفقاً لآجالها إلى:

➡ **تمويل قصير الأجل:** وهو تمويل لمدة لا تتعدى سنة مالية على الأكثر ويشمل الائتمان التجاري، والمصرفي والتمويل عن طريق المستحقات للغير.

✚ **التمويل متوسط الأجل:** ويقصد به الأموال التي تحصل عليها العملاء لمدة تتراوح بين سنتين وسبع سنوات، وغالباً ما تكون موجهة لشراء وسائل الإنتاج، وتكون في صورة نقدية أو أصول عينية.

✚ **التمويل طويل الأجل:** وتكون مدته سبع سنوات، وغالباً ما يوجه لتمويل التجهيزات من الأرباح المحتجزة والقروض طويلة الأجل، وتعتبر البنوك المصدر الأساسي للقروض طويلة الأجل.

وفي كل الأحوال يكون التمويل غالباً في صورة قروض أو مشاركة أو بنظام التمويل التأجيري ولمشروع منتج أو لا.

أما التمويل الجماعي فيكون عن طريق حقوق الملكية أو التمويل عن طريق الديون وأخيراً عن طريق الهبات/ المكافآت ، ويمكن حصر وسائل التمويل الجماعي في (Rafat, 2014):

✚ **وسائل تنتمي إلى نموذج الملكية:** حيث يمكن للعملاء شراء أسهم في المشروع المطروح ويتوقف العائد على نتائج نشاط المشروع من ربح أو خسارة اعتماداً على مبدأ المشاركة.

✚ **وسائل تنتمي إلى نموذج الاستدانة:** ويعد الائتمان مقابل فائدة متفق عليها وطريقة سداد محددة (صك المديونية) هو أبرز أدوات هذا النموذج.

✚ **وسائل تنتمي إلى نموذج الهبات والمكافآت:** يعتبر الدعم المالي لمنظمة أو مشروع معين الوسيلة الأساسية للتمويل من خلال هذا النموذج، وبموجب هذه الطريقة فإن الأفراد يمنحون دعمهم لأسباب خيرية أو بغرض الحصول على مكافأة غير نقدية تتراوح بين كلمة شكر وعينة من منتج المشروع.

وكما سبق وذكرت يكون التمويل لمشروع منتج إنتاج حقيقي أو معنوي الخ ويكون العائد وفقاً لوسيلة التمويل المختارة (إما ربح أو خسارة أو فائدة أو هبة أو مكافأة)، وبالنسبة لضمانات التمويل ففي التمويل التقليدي شخص المقترض وسمعه والمشروع الممول وأحياناً بعض الأصول المرهونة، أما في التمويل الجماعي فالمشروع هو الضمانة للتمويل إضافة إلى سمعة المنصة.

أخيراً وبعد مراجعة التشريعات النقدية في الدول العربية أتضح أنه لا توجد رقابة على التمويل الجماعي، باستثناء بعض الدول التي وضعت للمنصات صيغة قانونية حتى تتمكن من رعايتها كالامارات والبحرين (على غرار التشريعات التي (وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية)، في حين يوجد نوعان من الرقابة على التمويل التقليدي والاسلامى من مراقب الحسابات والجمعية العمومية للبنك وايضاً من خلال السلطة النقدية (البنك المركزي)، هذا إضافة إلى الرقابة الشرعية (الأساس الحاكم للتمويل الاسلامى).

٤/ محددات التمويل الجماعي:

تتقسم محددات التمويل إلى محددات تعود إلى جانب العرض متمثلة في منصات التمويل الجماعي، وأخرى تعود إلى جانب الطلب متمثلة في رواد شبكات التواصل الاجتماعي والمهتمين بالأفكار المعروضة، وفيما يلي طرح لأهم هذه المحددات:

١/٤ محددات العرض:

هي مجموعة من الضوابط والشروط التي تضعها منصات التمويل الجماعي بهدف تنظيم عملية التمويل من خلالها، وتعزيز الثقة في أدا المنصات وخفض المخاطر التمويلية، بما يشجع الإقبال على التمويل الجماعي ويحافظ على أموال الممولين ويعظم حقوق المساهمين والارتقاء بالخدمة المقدمة، ومن المعلوم أن هذه المحددات ترتبط بنموذج التمويل المتبع ومن ثم تختلف من منصة لأخرى، ولكن هناك محددات مشتركة بين جميع المنصات وهي الحد الأدنى لعرض الفكرة أو المشروع ، نعرض أهمها فيما يلي:

- ✚ فكرة المشروع، فكلما كانت فكرة المشروع مبتكرة ومتطورة وفرص التوسع المستقبلية معلومة، كان تبنيها أسهل وأيسر.
- ✚ قدرة مالك الفكرة على الإقناع لمنظمي المنصة بفكرته أو مشروعه، ومدى جديته في تنفيذ فكرته حفاظاً على سمعة المنصة.

- الإفصاح عن المعلومات ودقتها من مالك الفكرة، فكلما كانت المعلومات المصرح بها من قبل مالك الفكرة أو المشروع صحيحة ومتطابقة مع نتائج بحث القائمين على المنصة كلما لاقى مشروعه القبول.
- ضمانات رد الأموال الى الممولين، والتي تتزايد بتزايد احتمال عدم نجاح المشروع حال تنفيذه.
- مدة المشروع فكلما كانت مدة المشروع قصيرة كلما حاز القبول.

٢/٤ محددات الطلب:

- وهذه المحددات تعود الى رواد شبكات التواصل الاجتماعي والمهتمين بالفكرة المقدمة ويمكن عرض أهم هذه المحددات فيما يلي:
- المنصة، كلما كانت سمعة المنصة جيدة وتقوم بتفقيح ودراسة الأفكار والمشروعات المقدمة من خلالها، كلما زاد الإقبال عليها وبالتالي زادت احتمالات التمويل من خلالها.
 - نوعية الأفكار والمشروعات المطروحة وفرص التوسع في المستقبل، وقدرة المالك على الإقناع من أهم محددات الإقبال على تمويلها.
 - طبيعة الأفكار هل هي أفكار جديدة تحتاج لتمويل للتحويل إلى مشروعات قائمة بالفعل، أم هي مشروعات قائمة تحتاج الى تمويل بغرض التوسع، فكلما كانت الافكار جديدة ومبتكرة كلما زاد الطلب على التمويل.
 - ضمانات رد أموال التمويل وعوائدها، كلما كانت هناك ضمانات مؤكدة لرد الأموال وعوائدها كلما زاد الإقبال على التمويل.
 - آليات الانسحاب من المشروع من أهم العوامل المؤثرة في الإقبال على التمويل.
 - درجة الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمنظمين للمنصة، وصاحب الفكرة أو المشروع.
 - العائد المعروض ولاسيما حال التمويل بقرض وطريقة السداد.

٥/ فرص نجاح التمويل الجماعي وانتشاره في الدول العربية:

١/٥ مستقبل سوق التمويل الجماعي العالمي والعربي:

في ظل استخدام الشبكة العنكبوتية (باستثناء كوريا الشمالية) تتلاشى الحدود بين الدول والأفراد، وهذا مآدى الى الانتشار السريع لفكرة التمويل الجماعي والتزايد المتسارع في أعداد المنصات، مما انعكس في النمو الكبير في حجم التمويل وهو ماينضح من الجدول رقم (٢)، وفي اطار إمكانية التعامل مع المنصات أياً كان موطنها وأياً كان موطن أطراف التعامل الأخرى ومع عدم وجود تشريعات أو رقابة لإنتقال المال من الدول والأفراد في إطار المعاملات من خلال منصات التمويل الجماعي، فمن الصعب التفرقة بين التمويل الجماعي في العالم والعالم العربي، وعليه فمسار التمويل الجماعي في العالم يعد مؤشر للتمويل الجماعي في الدول العربية. ولعل عدد المنصات ومدى انتشارها ومعرفة الافراد بدورها وكيفية التعامل من خلالها (الحصول على التمويل)، وحجم السكان ومعدل البطالة ودرجة الانفتاح على العالم تعد من أهم العوامل المحددة لحجم سوق التمويل الجماعي على مستوى العالم والعالم العربي مستقبلاً"، وهو ما سيتم التطرق له.

الجدول رقم (٢)

منصات وحجم التمويل الجماعي في العالم

السنوات	عدد المنصات	معدل نمو عدد المنصات (%)	حجم التمويل	معدل نمو التمويل (%)
٢٠٠٩	٢٠٨	----	٥٣٠	----
٢٠١٠	٣٠٦	٤٧	٨٥٤	٦١
٢٠١١	٤٧٠	٥٤	١٠٤٧٠	٧٢
٢٠١٢	٥٣٦	١٤	٢.٨٠٦	٩٠
٢٠١٣	٦٨٨	٢٨	٥.١٠٠	٨١
٢٠١٤	٨٧٠	٢٦	١٠.٠٠٠	٩٦

٢٤٤	٣٤.٤٠٠	٤٤	١٢٥٠	٢٠١٥
٦٣٩٠.٦		٥.١		معدل النمو من عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٥

المصدر:

- الأعمدة ١،٣ من <http://crowdexpert.com/crowdfunding-dustry>

- باقى الأعمدة محسوبة بواسطة الباحث.

يتضح من الجدول رقم (٢) تزايد عدد منصات التمويل من ٢٠٨ منصة عام ٢٠٠٩ الى ١٢٥٠ عام ٢٠١٥ أى بمعدل نمو ٥٠١% خلال ست سنوات ، كما بلغ حجم التمويل ٣٤.٤٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٥ مقابل ٥٣٠ مليون دولار عام ٢٠٠٩ أى بمعدل نمو بلغ ٦٣٩٠.٦% خلال نفس الفترة، وهو مايشير الى التسارع فى عدد المنصات وحجم التمويل من خلالها ومن ثم اتساع حجم سوق التمويل الجماعى خلال فترة وجيزة، وهذا يؤكد على نجاح وأهمية هذا المصدر الجديد للتمويل (بوسائله المتعددة وشروطه الميسرة وسوقه المفتوح من حيث الزمان والمكان والعملاء) والذى يتناسب مع هيكل السكان الحالى (المصدر الاساسى للطلب والعرض على التمويل الجماعى) وثقافته وادواته سواء على مستوى العالم أو العالم العربى.

وبالنظر الى حجم السكان على مستوى العالم والعالم العربى يتضح أن السكان فى العالم العربى تنمو بما يقارب ضعف معدل نمو السكان على مستوى العالم فقد بلغ معدل نمو السكان فى العالم العربى فى المتوسط ٢% مقابل متوسط معدل نمو عالمى يقدر بـ ١% خلال الفترة من ٢٠١٩/٢٠٠٩، وأيضاً ارتفع معدل البطالة من إجمالى القوى العاملة (من هم فى سن العمل والراغبين فى العمل بالاجر السائد) فى الدول العربية الى ضعف معدل البطالة فى العالم من القوى العاملة تقريباً، حيث بلغ معدل البطالة فى العالم العربى فى المتوسط ١٠.٥% فى حين بلغ نفس المعدل العالمى فى المتوسط ٥.٥% خلال الفترة من ٢٠١٩/٢٠٠٩ كما يتضح من الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣)

بعض مؤشرات الطلب على الائتمان

السنوات	معدل نمو السكان فى العالم	معدل نمو السكان فى العالم العربى	إجمالي البطالة فى العالم (% من إجمالي القوى العاملة)	إجمالي البطالة فى العالم العربى (% من إجمالي القوى العاملة)	مؤشر تغطية مكاتب المعلومات الائتمانية الخاصة (% من البالغين) فى العالم	مؤشر تغطية مكاتب المعلومات الائتمانية الخاصة (% من البالغين) فى العالم العربى	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية فى العالم (٠ = منخفض إلى ٨ = مرتفع)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية فى العالم (٠ = منخفض إلى ٨ = مرتفع)
٢٠٠٩			٦.٠	٩.٢	٢١.٣	٥.٤
٢٠١٠	%١.٢	%٢.٤	٥.٩	٩.٢	٢٢.٧	٥.٤
٢٠١١	%١.٢	%٢.٣	٥.٨	١٠.٣	٢٥.٠	٦.٣
٢٠١٢	%١.٢	%٢.٣	٥.٨	١٠.٥	٢٥.١	٧.٣
٢٠١٣	%١.٢	%٢.٢	٥.٨	١٠.٦	٢٧.٤	٧.٩	٣.٤	٤.٠
٢٠١٤	%١.٢	%٢.٢	٥.٦	١٠.٧	٢٨.٢	٩.٥	٣.٥	٤.٢
٢٠١٥	%١.٢	%٢.١	٥.٦	١٠.٧	٢٩.٤	٨.٩	٣.٥	٤.٤
٢٠١٦	%١.٢	%٢.٠	٥.٧	١٠.٥	٣٠.١	٩.٤	٣.٨	٤.٦
٢٠١٧	%١.١	%١.٩	٥.٦	١٠.٦	٣٠.٧	١٠.٥	٤.١	٤.٨
٢٠١٨	%١.١	%١.٩	٥.٤	١٠.٦	٣٢.٠	١١.٦	٤.٣	٤.٩
٢٠١٩	%١.١	%١.٩	٥.٤	١٠.٣	٣٣.٣	١٢.٢	٤.٥	٥.٢

المصدر:

- العمود ١،٢ محسوب بواسطة الباحث.

- باقى البيانات من <https://datacatalog.worldbank>

وفي ضوء ماسبق نستنتج تزايد اعداد الباحثين عن عمل وايضا" الباحثين عن تمويل لمشروعات يأملون تنفيذها ومن ثم البحث عن مصادر للتمويل، وبفحص سوق التمويل المعتادة (التقليدى والاسلامي) يتضح إنخفاض مؤشر تغطية مكاتب المعلومات الائتمانية الخاصة (% من البالغين) في الدول العربية الى ثلث قيمته في العالم تقريبا"، فقد بلغت ١٢.٢% في العالم العربي مقابل ٣٣.٣% في العالم عام ٢٠١٩، وأيضا" إنخفاض مؤشر عمق المعلومات الائتمانية في الوطن العربي فلم يتخطى ٤.٥ من ثمانية عام ٢٠١٩، ناهيك عن الاشتراطات والضمانات التي تتطلبها مؤسسات التمويل المعتادة في العالم العربي.

هذا في اطار إتاحة منصات التمويل الجماعي تمويل بوسائل متعددة (اقتراض- الملكية – الهبة أو المكافأة) وشروط ميسرة وزمن وجهد أقل وفرص أكبر لجمع الاموال على مستوى العالم، إضافة الى فرص التطوير للأفكار الجديدة والتسويق للمنتج قبل الإنتاج، ومن ثم يمكن الجزم بأن السوق العربي سوق واعدة ومفتوحة أمام التمويل الجماعي. ويتأكد ماسبق بعد رصد تزايد اعداد مستخدمي الانترنت (% من السكان) بصفة عامة ولاسيما بعد عام ٢٠١٥ حيث فاقت النسبة في العالم العربي نسبة مستخدمي الانترنت في العالم، حيث بلغت نسبة مستخدمي الانترنت في العالم العربي ٦٣% مقابل ٥١.٢% في العالم ويتوقع أن تصل الى ٦٧% عام ٢٠٢١ مقابل ٥٩.٨% في العالم في نفس العام، كما تم رصد ارتفاع اشتراكات الهواتف المحمولة (لكل ١٠٠ شخص) في العالم العربي عن العالم منذ عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١٧ فكانت النسبة في العالم العربي ١٠٣.٢ مقابل ١٠٠.٧ في العالم عام ٢٠١٧، ثم أخذت النسبة في التراجع حتى عام ٢٠١٨ حيث بلغت ٩٩.٤ ويتوقع أن ترتفع مرة أخرى لتصل الى ١١٤ في العالم العربي مقابل ١٢٠.٨ في العالم بحلول عام ٢٠٢١، وهي عوامل تيسر التواصل عبر الشبكة العنكبوتية وتعكس الاندماج السريع مع التقنيات والوسائل الجديدة ومن ثم الانفتاح على العالم بمستجداته ومنها التمويل الجماعي. وهو مايتضح من الجدول رقم (٤).

مما سبق يمكن القول أن سوق التمويل الجماعي العربي لايمكن فصله عن سوق التمويل العالمي في ظل العالم المفتوح وإمكانية التعامل من أى مكان لأى فرد مع أى منصة بإستثناء بعض المنصات التي تفترض جنسية معينة طالما تتوافق شروطها مع قناعاته وثقافته، وفي ضوء معدل نمو السكان ومعدل البطالة ودرجة أستخدام التكنولوجيا في العالم العربي، وفي إطار عدم وجود تشريعات لتنظيم التعامل في سوق التمويل الجماعي وضعف بل فشل سوق التمويل التقليدى والاسلامي عن تلبية الطلب على الائتمان للمشروعات والمتوسطة والصغيرة في العالم العربي، أتوقع نمو حصة السوق العربي من السوق العالمي للتمويل الجماعي مستقبلا" بدرجة قد تفوق معدل نمو السوق العالمي المتسارع النمو أصلا"، وهو مايمكن التأكيد منه إذا ما سلطنا الضوء على المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الهدف الاساسي للتمويل الجماعي) وفرص التمويل الجماعي في العالم العربي، وهو ما سيتم بحثه في النقطة التالية.

الجدول رقم (٤) مؤشرات استخدام الشبكة العنكبوتية

الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في العالم العربي (% من السكان)	الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في العالم (% من السكان)	اشتراكات الهواتف المحمولة في العالم العربي (لكل ١٠٠ شخص)	اشتراكات الهواتف المحمولة في العالم (لكل ١٠٠ شخص)	السنوات
٢١.٦	٢٥.٤	٧٤.٥	٦٧.٥	٢٠٠٩
٢٤.٩	٢٨.٨	٨٧.٩	٧٦.١	٢٠١٠
٢٦.٨	٣١.١	٩٦.٨	٨٣.٧	٢٠١١
٣٠.٤	٣٤.٢	١٠٢.٧	٨٧.٩	٢٠١٢
٣٣.١	٣٦.٨	١٠٧.٣	٩٢.٤	٢٠١٣
٣٦.٦	٣٩.٩	١٠٦.٩	٩٦.٠	٢٠١٤
٤٣.٧	٤١.٧	١٠٥.٧	٩٧.٤	٢٠١٥
٤١.٥	٤٤.٧	١٠٣.٢	١٠٠.٧	٢٠١٦
٤٩.٣	٤٩.٧	١٠١.٠	١٠٢.٨	٢٠١٧
٦٣.٢	٥١.٢	٩٩.٤	١٠٦.٤	٢٠١٨
٥٩.٢	٥٤.١	١١٠.٤	١١٢.٩	*٢٠١٩
٦٣.٢	٥٧.٠	١١٢.٦	١١٦.٩	*٢٠٢٠
٦٧.٢	٥٩.٨	١١٤.٨	١٢٠.٨	*٢٠٢١

Source:

- <https://datacatalog.worldbank>.

تقديرية بمعرفة الباحث*

٢/٥ المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفرص نجاح التمويل الجماعي في الدول العربية:

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً رئيسياً في اقتصادات العالم العربي. ولكن محدودية فرص الحصول على التمويل يمنع تلك المشروعات من إطلاق إمكاناتها الكاملة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل التي تشتد الحاجة إليها. فغالبية مؤسسات الأعمال في المنطقة العربية إما مشروعات متناهية الصغر وصغيرة أو متوسطة الحجم. ويقدر عددها بين ١٩ إلى ٢٣ مليون مؤسسة (رسمية وغير رسمية)، وتشمل ما بين ٨٠ إلى ٩٠% من إجمالي الأعمال في معظم البلدان العربية. وبحسب دراسة للإسكوا تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ٩٩% من جميع مؤسسات القطاع الخاص غير الزراعي في مصر، وفي الكويت توظف تلك المشروعات ٩٠% من القوى العاملة في القطاع الخاص. وفي لبنان تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ٩٥% من عدد المؤسسات وتؤمن نحو ٩٠% من الوظائف، وفي الإمارات العربية المتحدة تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي ٩٤% من المشروعات الاقتصادية في البلاد وتوظف حوالي ٦٢% من القوى العاملة (اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٨).

وعلى الرغم من أن حوالي ٧٤% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية لديها حسابات إيداع لدى المصارف، وهو ما يشير إلى أن المصارف تتولى إدارة أموال تلك المشروعات ولكن تحجم عن إقراضها، فلم تتعدى نسبة المشروعات التي تمكنت من الحصول على قروض من الجهاز المصرفي ٢١% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما أعلنت مؤسسة التمويل الدولية في تقرير لها. كما أشار التقرير إلى أن فجوة التمويل لهذه المشروعات تتراوح بين ٢١٠ إلى ٢٤٠ مليار دولار. ومن ثم يعتبر الحصول على التمويل هو أحد أعظم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية (اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٨).

ومما سبق يتضح فشل مؤسسات الإقراض الرسمية في تقديم التمويل المطلوب للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة، وهناك فجوة تتراوح بين ٢١٠-٢٤٠ مليار دولار، وهذه الفجوة هي سوق مفتوح أمام التمويل الجماعي، ومن المتوقع اتساع هذا السوق مستقبلاً في ظل تزايد عدد السكان كما هو متوقع من ٣٩٨.٣ مليون نسمة عام ٢٠١٥ إلى ٤٥٥.٤ مليون نسمة تقريباً عام ٢٠٢٠، وتزايد عدد مستخدمي النت من ٤٩.٣ من كل ١٠٠ شخص عام ٢٠١٧ إلى ٦٣.٢ لكل ١٠٠ شخص عام ٢٠٢٠، هذا في ظل معدل بطالة من القوى العاملة ١٠.٣% في الدول العربية، مقابل متوسط عالمي يبلغ ٥.٤ عام ٢٠١٩ (World Bank Data).

وبتحليل أداء أهم منصات التمويل الجماعي المنشأة في الدول العربية (مع التأكيد على أن نشاطها غير مرتبط بمكان أو افراد موطن نشأة المنصات) يمكن رصد التطور والنمو في أداؤها في مدة وجيزة، حيث استطاعت زومال (Zoomal) المنشأة عام ٢٠١٢ بمقر في بيروت من جمع ٦٠٠٠٠٠٠ دولار حتى ٢٠١٧ م، وتمكنت يوركا (Eureca) المنشأة في دبي عام ٢٠١١ من جمع ٤٠٠٠٠٠٠ دولار حتى ٢٠١٧ م لشراء أسهم في شركات ريادية تسعى للنمو، ليوا (Liwwa) المنشأة في الأردن عام ٢٠١٣ بلغ حجم التمويل من خلالها ٩٣٣٤٥٥٠.١٠ دولار لإقراض ٢٤٨ عميل حتى ٢٠١٧، أما يمكن (Yomken) المنشأة عام ٢٠١٢ في مصر فتمكنت من حشد ١٥٠٠ مبتكر و٤١ تحدى معروض و١٣٥ فكرة مقدمة تحتاج تمويل ومنحت جوائز مقدارها ١١٢٠٠٠ دولار حتى عام ٢٠١٧، وتوسع نشاطها بشراكات في تونس والمغرب والأردن وفلسطين.

كل ما سبق يشير ويؤكد النمو المتسارع لنشاط منصات التمويل الجماعي في الدول العربية المتعطشة إلى التمويل بضوابط أيسر من ضوابط التمويل التقليدي والاسلامي، وبالتالي من المتوقع زيادة الطلب على التمويل الجماعي في السنوات المقبلة فهو الفرصة المتاحة أمام السوق المتنامي بتنامي عدد السكان وتزايد استخدام الشبكة العنكبوتية، إضافة إلى الأفكار الجديدة المتوقعة في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع، وانتشار المعرفة بوسائل التمويل الجماعي، وتزايد نماذج النجاح.

ولكن لضمان نجاح وزيادة الإقبال على التمويل الجماعي العربي من طرفي العرض والطلب وحتى يمكن وضع حدود لسوق التمويل الجماعي العربي وللحفاظ على الاستقرار النقدي والاقتصادي العربي، لا بد وأن تضع الدول العربية مجموعة من الضوابط التنظيمية كما بادرت الإمارات العربية وتلاها البحرين، ولعل أهم هذه الضوابط يتمثل في:

- ✚ إدراج المنصات المنشأة تحت إدارة ورقابة جهة محددة ويقترح أن يكون البنك المركزي بكل دولة، وعدم السماح بإنشاء أو ممارسة أى نشاط إلا تحت مظلة تشريعية وتنظيمية ورقابية من الجهة التى بها مقر المنصة (البنك المركزى).
- ✚ تحديد الجهات الرسمية المسؤولة ومسؤولياتها تجاه الممولين والعملاء (ويقترح أن يكون البنك المركزي فى كل دولة)، للمحافظة على أموال وأصول المستثمرين.
- ✚ تحديد ما يجب الإفصاح عنه، بخصوص المنصة ودورها والشركات المعلنة وأعمالهم.
- ✚ وضع قوانين وضوابط تضمن منع استخدام منصات التمويل الجماعي لغسيل الأموال أو لتمويل تنظيمات خطيرة على الأمن والأستقرار العربى والدولى.
- ✚ تحديد كيفية الحفاظ على حقوق المتعاملين من خلال منصات التمويل الجماعي حال فشلت فى ممارسة أعمالها (افلاسها) حتى تصفية كامل انشطتها.
- ✚ تحديد إمكانية تخارج المستثمرين من استثماراتهم متى أرادوا.
- ✚ وضع ضوابط لحماية حقوق الملكية الفكرية والتي تعد مشكلة رئيسية بالنسبة لنموذج الابتكار التشاركي.
- ✚ دعم منصات التمويل الجماعي لتتمكن من سد فجوة التمويل بخلاف الدعم المالي مثل الاستشارات التقنية، التدريب، والوصول إلى العقود الحكومية، وما إلى ذلك.

٦/ النتائج والتوصيات:

أولاً " النتائج:

- ✚ تم التوصل الى ان منصات التمويل الجماعى تعد مصدر جديد ومتنامى للتمويل الجماعى.
- ✚ فى ظل هيكل سوق التمويل الجماعى الحالى لايمكن فصل سوق التمويل الجماعى العربى عن سوق التمويل الجماعى العالمى.
- ✚ يؤثر التمويل الجماعى على الاستقرار النقدى والاقتصادى فى الدول التى ينتقل منها واليها المال.
- ✚ تتراوح فجوة التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة فى الدول العربية بين ٢١٠ إلى ٢٤٠ مليار دولار ومرشحة للتزايد مستقبلاً، وهذا يعد سوق متوقع لمنصات التمويل الجماعى.
- ✚ النمو المتزايد لنشاط منصات التمويل الجماعى المنشأة فى الدول العربية (لإتاحتها سوق عالمية للتمويل باشتراطات محدودة) رغم حداثة نشأتها وهذا يرفع من أهميتها وتأثيرها على الدول التى ينتقل اليها ومنها التمويل.
- ✚ محدودية البيانات المنشورة عن أداء وحجم أنشطة منصات التمويل الجماعى رغم خطورة الدور الذى تؤديه وأثره على اقتصاديات الدول المانحة للتمويل والمتلقية له، والى الآن لا توجد مصادر رسمية للبيانات.

ثانياً " التوصيات:

- ✚ التوصية بحتمية إفصاح منصات التمويل الجماعى عن بيانات أنشطتها تفصيلاً وأهمية إعداد المؤسسات الرسمية قواعد بيانات منتظمة لهذه الأنشطة.
- ✚ كما نوصى بضرورة وضع ضوابط قانونية لتنظيم هذا النوع من التمويل لأهميته وسرعة نموه، ولضمان حقوق الممولين وأصحاب الأفكار أو المشروعات، والحفاظ على اقتصاديات الدول التى ينتمى اليها المتعاملين فى هذا النوع من التمويل.
- ✚ أهمية إدراج هذه المنصات ضمن المؤسسات النقدية فى الدول لتأثيرها المباشر على اقتصاديات هذه الدول، ومن ثم حتمية خضوعها لتنظيم ورقابة الدولة المنتمية اليها هذه المنصات.

المراجع:

- Ordanini, A. et al (2011), "**Crowd-funding: Transforming customers into investors through innovative service platforms**", Journal of Service Management, p 443-470.
- Hemer, J. (2011), **A snapshot on crowdfunding**, Arbeitspapiere Unternehmen und Region, No. R2/2011, Fraunhofer ISI, Karlsruhe.
<https://www.econstor.eu/bitstream/10419/52302/1/671522264>.
- Elizabeth M.et al (2012), **Crowdfunding: Why People Are Motivated to Post and Fund Projects on Crowdfunding Platforms.**
<https://pdfs.semanticscholar.org/c1e2/a1068f0af1c3120c62be5943340518860ecb>
- Gordon,B.et al (2013), **Cultural Differences and Geography as Determinants of Online Pro-Social Lending**, Fox School of Business Research Paper No. 14-021. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2271298
- Belleflamme P .et.al (2013), "**Individual crowd funding practices**", Venture Capital, Volume 15. <http://dx.doi.org/10.1080/13691066.2013.785151>.
- Agrawal A.et.al (2014), "**Some Simple Economics of Crowd funding**", Innovation Policy and the Economy, Volume 14
- يومدين يوسف...واخرون (٢٠١٤)، "الحاجة الى التمويل: كآلية مبتكرة للإقلال من الفقر"، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة.
- Gerrit K.C.et al (2015), **Signaling in Equity Crowdfunding**, Entrepreneurship Theory and Practice (ETP) journal.
<https://journals.sagepub.com/doi/10.1111/etap.12157>.
- Karout, F. (2017), **crowdfunding in the Middle East and North Africa Region: Acase Study of Zoomaal**, Degree Master, American University of Beirut, Lebnaan.
- The World Bank (2013), **Crowdfunding's Potential for the Developing World**, http://www.infodev.org/infodev-files/wb_crowdfundingreport-v12.pdf
- European Commission (2016), **Crowdfunding in the EU Capital Markets Union.Brussels.**
https://ec.europa.eu/info/publications/crowdfundingeu-capital-markets-union_en
- أمنای أفشكو(٢٠١٧)، شركات Crowd Funding : ماهي، ما أهدافها، وكيف ستؤثر على عالم الأعمال؟ وما واقعها في العالم العربي.. <https://www.afageek.com>.
- صابر، ما هو التمويل الجماعي وكيف تحصل عليه. https://small_projects.org.
- IOSCO Staff (2014), working Paper, Crowd Funding: an Infant Industry Crowding Fast, p.8.

- وزان نوال، سعدي فهيمه (٢٠١٧) ، اساليب التمويل المعتمدة في تطور البنوك التقليدية والإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان بيره- بجاية.
- Rafat, M. A. (2014), **Crowd Funding as a Catapult for Innovation in the Middle East: Obstacles and Possibilities**, IEEE Global Humanitarian Technology Conference.
- اتحاد المصارف العربية (٢٠١٨) ، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ادارة الدراسات والبحوث. [www. Uabanlin.org](http://www.Uabanlin.org)
- اتحاد المصارف العربية، المرجع السابق.
- [www.world](http://www.worldbank.org) bank data.
- حمود سامي حسن (١٩٩٩٠)، أهمية البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحث والتدريب، جدة.
- عريقات حربي، سعيد عقل (٢٠١٠)، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل، عمان- الاردن.
- القحف منذر (١٤٤٥ هـ)، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة.
- Manchanda K., and Muralidharan, P. (2014), “**Crowd funding: a new paradigm in startup financing**”, Global Conference on Business and Finance Proceedings, Vol 9, P.369.
- Eureka (2018), How it works. Accessed. <http://eureka.com/CrowdInvesting/How-Crowd-Investing-Work>
- Zoomaal (2018), Help center- FAQs. Accessed. www.zoomaal.com.
- United Nations (2013), Country classes- Statistical Annex. http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_current/2013
- احصاءات صناعة التمويل الجماعي (٢٠١٥). <http://CrowdExpert.com>.
- Agrawal A., et al (2015). "Crowdfunding: Geography social networks and the timing of investment decisions". **Journal of Economics and Management Strategy**, **24** (2), pp. 253-274.
- Agrawal A., et al. (2016). "Are syndicates the killer app of equity crowdfunding?". **California Management Review**, **58** (2), pp. 111-124.
- André, K., et al. (2017). "Beyond the opposition between altruism and self-interest: Reciprocal giving in reward-based crowdfunding". **Journal of Business Ethics**, **146** (2), 313-332.
- Belleflamme P., et al (2015). "The economics of crowdfunding platforms". **Information Economics and Policy**, **33**, pp. 11-28.
- Block, J., et al. (2018). "Which updates during an equity crowdfunding campaign increase crowd participation?". **Small Business Economics**, **50** (1), 3-27.
- Brown, T. E., et al (2017). "Seeking funding in order to sell: Crowdfunding as a marketing tool". **Business Horizons**, **60** (2), 189-195.
- Cecere, G., et al. (2017). "Crowdfunding and social influence: An empirical investigation". **Applied Economics**, **49** (58), 5802-5813.

- Dushnitsky G., et. (2016). "Crowdfunding in Europe: Determinants Of Platform Creation Across Countries". **California Management Review**, **58** (2), pp. 44-71.
- Hornuf, L., & Schwienbacher, A. (2017). "Market mechanisms and funding dynamics in equity crowdfunding". **Journal of Corporate Finance**.